ذوي الاتجاهات السياسية المغايرة للمباي، وخاصة قادة البالماح، وسميت هذه العملية بتطهير الجيش.

وقد روعي في الوحدات ذات الكثرة العددية (كما في البحرية) التركيز على الموالين للمباي، على الرغم من خبرتهم المحدودة، وعيّنوا في وظائف الاركان، الأمر الذي يتناقض مع ما ذهب اليه موشي ليسناك في ما أدرجه باسم التناقض الثالث.

وخلص بيري الى ان ازاحة قادة البالماح قد ترك تأثيراً ضاراً، الى درجة كبيرة، في القدرة القتالية للقوة العسكرية الاسرائيلية بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣. وقد اختار بن ـ غوريون طريقاً آخر لتأمين سيطرة المباي على الجيش، مقرراً وجوب اشغال عدد من المراكز العسكرية الرئيسة بالضباط الموالين له فقط. وقد استمرت هذه السياسة حتى الستينات، وتمّت المحافظة عليها، بشكل رئيس، بالنسبة الى مراكز رئيس فرع الشعبة الفردية، ورئيس الشعبة الادارية المسؤولة عن ترفيع وتنقلات الضباط، ورئيس فرع الثقافة. وقد اعير اهتمام خاص لمراكز مثل رئيس الاركان العامة، ورئيس شعبة الاركان العامة. ففي الأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٧٧، كانت المناصب المذكورة، مأهولة، بنسبة ٧٠ بالمئة، من قبل أعضاء مباي، وبنسبة ١٥ بالمئة من قبل اعضاء غير نشطين، ولكن يدعمونه. وعند استلام الليكود السلطة، العام ١٩٧٧، عمد رئيس الوزراء، مناحيم بيغن، ووزير الدفاع، عيزر وايزمان، الى اختيار رئيس اركان محترف غير سياسي، هو رفائيل ايتان، مع ملاحظة ان وجهات نظره قريبة من وجهتي نظر المسؤولين المذكورين، وذلك لأن عدد أعضاء الليكود بين الضباط كان قليلاً، خاصة القدماء منهم.

٢ ـ دائرة رجال الخدمة: ذكر بيري ان وجود دائرة سياسية خاصة في القيادة العليا لحزب المباي للتعامل مع القوة البشرية العسكرية كان يتناقض، بشكل واضح، مع مفهوم الجيش «القومي». فقد انشئت هذه الدائرة في العام ١٩٤٩، باعتبارها جزءاً من اعادة تنظيم قيادة الحزب، وتتألف من رئيس يكون عضواً في الحزب ومدير وموظف. وكان شمعون بيرس، على صلة وثيقة بهذه الدائرة منذ اوائل الخمسينات حتى العام ١٩٦٥. وقد انكشف دورها للرأي العام، في العام ١٩٦٩، مما أدى الى توقف نشاطها. ولم يكن لهذه الدائرة بنية مؤسساتية رسمية، واتخذت مهمة أولية هي اجتذاب العسكريين الى مختلف مراتب الحزب. وقد قدمت اليها مساعدات تقنية من قبل الضباط الكبار في وزارة الدفاع، حيث كانت الدائرة تجتمع بالضباط في غرف موجودة في وزارة الدفاع في تل ـ أبيب. ولتغطية اجتماعاتها، كان يدعى الى هذه الاجتماعات الموظفون المدنيون في وزارة الدفاع بالاضافة الى ضباط شرطة وأمن. ولاخفاء حقيقة كون المباي يقوم بنشاط حزبي منظم، كان الضباط يحضرون الاجتماعات باللباس المدني.

وفي الحقيقة، ينبغي ان نؤكد ان بنية المجتمع الاسرائيلي هي، في الاصل، بنية عسكرية (ميليشياتية) تحوّلت، بحكم الضرورة، الى بنية دولة. ويكفي ان نراجع قانون الاركان العامة الاسرائيلية، الذي أدرجه الكاتب تحت الرقم ١١٦ /٣٣/ ١٩٦٦١، حتى نصل الى هذه الحقيقة، التي وجدت تخريجاتها في موقف قانوني يرى انه يحق لرجل الخدمة في القوات المسلحة ان يكون عضواً في تنظيم سياسي، ويحضر اجتماعاته، ولكن لا يجب ان يساهم بالكلام، ولا يناقش القضايا العسكرية، الخ.

وتطرق الكاتب الى الاشكال الاخرى من السيطرة الحزبية، كقناة القيادة السياسية، ودور ضباط فرع الثقافة والتوجيه في القوة العسكرية المنتمين الى الحركات السياسية اليسارية، وكذلك عبر الخدمة الامنية. وخلص الى ان وضع المباي، باعتباره حزباً مسيطراً، قد خلق وضعية جعلت مؤسسات الدولة على انسجام مع الحزب، بحيث اصبح كل ما هو جيد للمباي جيد للدولة. وفي معرض تناوله لصراع بن ـ غوريون مع حزب مبام العام ١٩٥١، اشار الى ان الخدمات الامنية استخدمت ضد الاعضاء النشطين في حزب مبام، على المستوى السياسي، بوضع اجهزة تنصّت في مكاتبهم في الجيش ايضاً. ونقل عن دوفرجييه ان الحزب المسيطر يستهلك نفسه في السلطة، وهذا ما حدث لحزب العمل. فقد بدأ التراجع في فعاليته خلال أعوام الستينات، وصولاً الى استلام الليكود السلطة.